المحاضرة السادسة: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

النشأة والتطور

مدخل عام:

هذه المحاضرة نضع الطالب أم المحكات الرئيسية التي أنتجت لنا هذا الحقل العلمي الثري والمتجدد والمتفرد، فهو ثري بموضوعاته متجدد في قراءاته ومتفرد في مقولاته، اذ لعلم الاجتماع أن يدرس الجريمة والانحراف دون ان يعطي للشروط التاريخية والموضوعية التي أنتجت المجتمع بمختلف تعقيداته، أهميتها في الدراسة.

يمكن أن نشير في بداية هذه المحاضرة الى أن الدراسة العلمية لمختلف الظواهر المرتبطة بالجريمة والانحراف حديثة نسبا، لكن الاهتمام بالجريمة وعواملها وحدود انتشارها ووضع عقوبات للحد منها قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، كما أن هناك علاقة جدلية بين تطور الجريمة والعقاب الى ان وصلا للحد الذي أصبح العلم يحدد مفهومهما وحدود العلاقة بينهما.

والعقاب كان يستخدم في المجتمعات القديمة لتحفيز الناس على الامتثال للقوانين والقيم الاجتماعية. حيث كانت العقوبات تتراوح بين الغرامات والعقوبات الجسدية إلى الإعدام.

وفي بعض الحالات، كانت العقوبات تشمل العمل الشاق والتعذيب. ففي المجتمعات القديمة، كان العقاب يستخدم لتحفيز الناس على الامتثال للقوانين والقيم الاجتماعية. ومع ذلك، فإن العقوبات القاسية والتعذيب لم تكن دائمًا فعالة في تحقيق

هذا الهدف .في العصور الحديثة، تم تطوير نظام العدالة الجنائية ليكون أكثر إنصافًا وأكثر فعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

أولا. الجريمة في المجتمعات البدائية:

لقد ارتبطت الجريمة في المجتمعات البدائية بالتحريم والمنع الذي أملته الاعتقادات الدينية السائدة والتي غالباً ما كانت مستمدة من قوة مجهولة يمكن أن تحمي المؤمن وتنزل اللعنة والسخط والانتقام الإلهي على المخالف لها.

أي أن الدين بمختل أشكاله البدائية وقواعده كانا يمثلان المصدر الأول للمنع والتحريم في هذه المجتمعات. ذلك الإنسان البدائي كان يعتقد أن جميع الأوامر والنواهي التي تنظم الروابط والعلاقات الاجتماعية تأتي من عند هذه القدرة الإلهية التي اصطلح علماء الاجتماع علي تسمية عصرها بعصر الطابو .TABOO

ففي هذه المرحلة من عمر البشرية كان الأفراد يعتقدون بضرورة الالتفاف حول رمز الهي أو كائن مقدس قد يكون نباتا أو حيوانا أو مكانا أو إنسانا أو قوة طبيعية، وكانوا يطلقون عليه وصف الطوطم . TOTEM

وبطبيعة الحال فقد عرفت المجتمعات البدائية أنماط محدودة من الجرائم. فقد كان يسود فيها جرائم الاعتداء علي الأشخاص، أو ما يسمي بجرائم الدم وجرائم العنف، مثل القتل والضرب الجرح، ولكن الجرائم التي كانت أكثر خطورة هي الجرائم الدينية .

أي جرائم السحر والشعوذة وجرائم الاعتداء على المقدسات، والسخرية من الآلهة أو إغضابها بأي قول أو فعل وهذه الجرائم الأخيرة أي ذات الطابع الديني المحض هي التي كانت تستلزم ضرورة توقيع أشد العقوبات، وذلك إرضاء للآلهة وتكفيراً عن الذنب الذي اقترفه المجرم.

ثانيا. الجريمة في العصور الوسطى:

مع تطور المجتمعات الإنسانية وتعاقب الحضارات بمختلف منجزاتها، وصولا إلى نشأة مجتمع المدينة والدولة، عمدت السلطة العامة إلى التدخل في مجال التجريم والعقاب في البداية بفرض نظام القصاص ونظام الدية في صورة عامة وإحاطتها ببعض الضمانات في التنفيذ، بهدف أن يكون القصاص هو التماثل التام مع فعل الاعتداء، وتكون الدية محددة سلفا طبقا لجسامة الجريمة.

ثم استقلت الدولة بعد ذلك بالحق في العقاب، سواء من حيث تحديد الوقائع المعاقب عليها، أو من حيث تحديد درجة ونوع العقاب عليها. وتحول حق العقاب من عقاب فردي خاص، إلي عقاب عام تتولاه سلطة عامة باسم ولمصلحة المجتمع وانتهت بذلك أفكار الانتقام الفردي والقصاص والدية، وتحولت بذلك قواعد التجريم والعقاب المستمدة من التابو أو الطوطم، إلي قواعد خلقية اجتماعية ولكنها مع ذلك لم تفقد تماما طابعها الديني.

لقد بدأت الإرهاصات الأولى لدراسة الجريمة والمجرم في عهد فلاسفة اليونان، حيث يعتبر هؤلاء الفلاسفة أول من حاول تفسير السلوك الإجرامي، وكانت الجريمة وفقَ المنطق الإغريقي قدرًا ألاهيا، واعتبر المجرم إنسانًا إصابته لعنة الآلهة.

وقد ربط سقراط الخطيئة والشر بالجهل؛ وارتأى في المعرفة حماية من دوافع اللذة والشهوات، وبذلك فهي تحقيق للسعادة.

أما أفلاطون، فقد ذهب إلى أن السماء ليست مسؤولة عن الأخطاء التي يأتيها البشر، باعتبارهم مخيرين بين الرذيلة و الفضيلة؛ والمجرم –في اعتقاده– لا يقوم بنشاطه إلا لنقص في تكوينه أو في قواه العقلية، أو لتأثير دوافع خبيثة تسيطر عليه و تحيد به عن اختيار الصواب (الفضيلة). لذلك، فالإنسان المجرم حسب أفلاطون مريض يحتاج

إلى علاج يتمثل في العقاب. وقد بقي هذا الفكر قائما و مسيطرًا حتى نهاية العصور الوسطى، حيث تغير مع بزوغ معرفة جديدة.

ثالثا[1]. الجريمة في العصر الحديث:

يبدأ العصر الحديث حسب العلماء من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر (1500–1800) حيث سادت دراسات مختلفة حاولت تفسير السلوك الإجرامي، ومن ابرز شراحها دي لابورطا (De la porta / 1535–1615) الفيزيائي والفيلسوف؛ الذي وضع سنة 1586 مؤلفا في علم الإجرام، ربط فيه الجريمة بطباع فريدة تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة في وجه المجرم.

كما يمكن ذكر فيرجيليو (virgilio) وبيكاريا (cesare Beccaria/ 1736–1794) في ايطاليا، وكذلك (Fraz–Joseph Gall/1758–1828) الذي حاول توضيح تأثير مراكز معينة في المخ على السلوك؛ من خلال تقسيمه إياه إلى مناطق أو مراكز محددة، فهو الذي أسس لما يعرف اليوم بالفرينولوجي[2]ا Phrénologie ou Craniologie ، وتوماس مور (Thomas) وداروين (Darwin) في بريطانيا، وموريل(Morel) في فرنسا.

إلا أن الدراسات الجدية لعلم الإجرام، لم تبدأ إلا في أوائل القرن التاسع عشر حيث اصدر العالم الفرنسي (Guerry / 1802–1866) كتابًا تناول فيه أسباب الجريمة الفردية المتعلقة بشخص المجرم (كسنه و جنسه...) ، ثم أضاف الأسباب الاجتماعية المحيطة

[1] **فرينولوجيا:** هي علم فراسة الدماغ، أو هي علم يدرس العلاقة بين شخصية الإنسان وشكل جمجمته، حيث أن شكل الجمجمة يدل على شكل و حجم المخ (الدماغ) بداخلها، و بإفتراض ان كل جزء من الدماغ يقوم بعدة وظائف فسيولوجية و مشاعرية، إذن إمتلاء أجزاء من الدماغ أو ضمورها يؤثر بالتالي على هذه الوظائف الفسيولوجية و المشاعرية و بالتالي يؤثر على شخصية الإنسان.

بالمجرم (كمهنته ومستوى تعليمه وعوامل المناخ...) معتمدا في كل ذلك على الإحصاءات الجنائية.

وفي المرحلة نفسها اصدر العالم البلجيكي Adolph Quetelet/1796-1874 كتابه في علم الإجرام اعتمد فيه الأسلوب الإحصائي، وأكد بدوره أن الظاهرة الإجرامية محكومة بعوامل مختلفة (سن المجرم، جنسه ومستوى وتأثير العوامل المناخية...).

ويؤخذ على أبحاث الفرنسي Guerry والبلجيكي Quetelet الإسراف في الاعتداد بالعوامل الاجتماعية على حساب العوامل الفردية.

و رغم الانتقادات التي وجهت للدراسة التي قام بها كل من كَيري و كتليه. فلا ينكر فضلهما في إلقاء الضوء على العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامي؛ بعد أن هيمنت العوامل التكوينية لدى المجرم (جسمه، نفسيته ...). في الدراسات السابقة, فإليهما يرجع الفضل في وضع اللبنات الأولى لعلم الاجتماع الجنائي.

وفي سنة 1876، أخذت الدراسات المرتبطة بالسلوك الإجرامي منحًى تطوريًّا، حيث قام الطبيب الايطالي لمبروزو(Lambroso) بدراسة بيولوجية لسلوك المجرم في كتابه »الإنسان المجرم/ «L'homme criminel .

ثم جاء كتاب« السوسيولوجيا الجنائية 1881 «La sociologie criminelle سنة للأستاذ انريكو فيري (Enrico Ferri) تلميذ الطبيب لمبروزو، وأستاذ القانون الجنائي وعلم الإجرام. وبعده بأربع سنوات ظهر كتاب «علم الإجرام «La criminologie/ لأستاذ القانون الجنائي والقاضي رفاييل كاروفالو (R.Garofalo). ويعتبر هؤلاء الثلاثة بحق أقطاب علم الإجرام؛ فبفضل أعمالهم عرف هذا العلم طريقه نحو التطور.

وقد كان لمبروزو أستاذا للطب الشرعي بجامعة Turin، وعمل في خدمة الجيش الايطالي فترة من الزمن؛ درس فيها الخصائص العضوية للمرضى ثم المجرمين فلاحظ فيها وجود شذوذ في التكوين الجسماني لعدد من مرتكبي جرائم العنف.

كما قام بفحص جماجم عدد كبير من المجرمين، عاين فيها شذوذا في الأسنان وحجم الجمجمة وشكل الجبهة... وقد انتهى لمبروزو، من خلال مقارنة جماجم المجرمين بجماجم بعض الحيوانات المتوحشة وجمجمة الإنسان البدائي، إلى أن المجرم الحقيقي هو «المجرم بالفطرة Le criminel–né /The Born criminel»؛ وهو ذلك الإنسان الذي يولد مجرمًا بطبيعته، نتيجة ما ورثه عن أصوله الأولى من خصائص بيولوجية دفعته بالتفاعل مع شخصيته إلى ارتكاب الجريمة.

وفي بحوث لاحقة، أضاف لمبروزو إلى العيوب الخلقية الظاهرة وظائف الأعضاء الداخلية، والخصائص النفسية للمجرمين، فخلص إلى قطعية الصلة بين الخلل العضوي والعيب النفساني والسلوك الإجرامي، وهو ما سجله في الطبعة الثانية من كتابه الأول. التي ظهرت سنة 1879، والتي وصف فيها المجرم «بالمجنون النفساني».

وقد كان للمبروزو كبير الفضل في إنشاء علم «الانتروبولوجيا» وازدهاره؛ حيث قسم المجرمين إلى طوائف بحسب اختلافهم، محاولا دراسة كل مجموعة، وبيان الصلة بينها وبين السلوك الإجرامي.

وبذلك يعد لمبرورزو المنشئ الأول لعلم الطبائع الإجرامية، كما كان له الفضل في الدعوة إلى اتخاذ التدابير **الوقائية** لحماية المجتمع من جريمة مرجح احتمال ارتكابها.

غير أن دراسة لمبروزو قد جانبت الصواب حين اختزلت أسباب الجريمة في شخصية المجرم، مهملة كل تأثيرها للعوامل الاجتماعية، التي لا يمكن بأي حال إغفال تأثيرها وقوتها الدافعة إلى السلوك الإجرامي.

أما انريكو فيري، فرغم اعتماده الخط العلمي الذي وضعه أستاذه لمبروزو، إلا انّه اختلف معه في تحديد أسباب الجريمة، حيث يرى أنها ترتكب بسبب ثلاثة عوامل: أولها شخصي عضوي Organico، وثانيها طبيعي جغرافي Cosmico, وآخرها اجتماعي Socialo.

وهو ما حاول إبرازه في كتابه «علم الاجتماع»، الذي وضعه سنة 1881 و أظهره في صورته النهائية سنة 1929؛ حيث أكد فيه أن الجريمة خلاصة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل:

1) العوامل الطبيعية و الجغرافية (الجنس، المناخ، و الموقع الجغرافي...).

2) العوامل الانتروبولوجية؛ وتضم (السن والنوع والخصائص العضوية والفيزيولوجية).

3) العوامل الاجتماعية ويدخل فيها (كثافة السكان والانتماء الديني والسياسي والظروف الاقتصادية...).

وقد أدى إدخال العامل الاجتماعي إلى جانب العوامل العضوية والطبيعية، إلى حدوث ثورة في الدراسات الإجرامية كما سيأتي بيانه لاحقا.

أما كاروفالو، فقد أضاف هو الأخر إلى التكوين الجسمي و النفسي المعيب لدى المجرم الظروف الاجتماعية، و قسم الجرائم إلى طبيعية تمس بالشعور العام للمجتمع و أخرى اعتبارية، هي من صنع المشرع الذي يفرضها في ظروف زمنية ومكانية معينة.

وإذا كان لمبروزو وفيري وكاروفالو أقطاب علم الإجرام، فإن تفسير الظاهرة الإجرامية عرف نقلة نوعية بعدهم؛ حيث تلاقحت الأفكار و تمازجت في ما بعد و تعددت الإصدارات المتعلقة بهذا العلم، ومن ذلك الكتاب الذي أصدره دي توليو " Di Tullio " سنة 1929 عن «التكوين الجرمي في سببية الجريمة و علاجها». وفي السياق

عينه صدر سنة 1963 كتاب علم الإجرام للأستاذ الفرنسي بيناتيل Pinatel، وهو لا يختلف في طرحه عن نظرية الاستعداد الإجرامي وان ركز في دراساته على العناصر المكونة لما أسماء النواة المركزية للشخصية الإجرامية Noyau central de la personnalité criminelle.

رابعا. العلوم المرتبطة بالجريمة:

و يعتبر علم الاجتماع الجنائي الى جانب علم العقاب و علم التحقيق الجنائي من أهم فروع علم الاجرام، وقد اعتبر علماء القانون والاجرام علم الاجتماع الجنائي من أهم فروع علم الاجرام للاضافات التي يقدمها من خلال العوامل الاجتماعية للإجرام، ويمثل علم الاجرام ذلك العلم الذي يبحث في مسببات الجريمة و العوامل التي تؤدي الى ارتكابها سواء الطبيعية، النفسية، أو الاجتماعية.[3]

حيث يستفيد من العلوم الاخرى على اختلافها في دراسة الجريمة، كالطب والطب النفسي، وعلم وظائف الاعضاء علم التشريح ، الانثروبولوجيا الجنائية ، علم النفس الجنائي وكذا علم الاجتماع الجنائي وغيرها من العلوم.

الى جانب ما سبق يجدر بنا الاشارة الى أن هناك تسميات أخرى برزت وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلم الاجتماع الجنائي منها علم اجتماع الجريمة او علم الاجرام الاجتماعي وكلها تهتم بدراسة مسببات الجريمة من الناحية الاجتماعية.

ولكن سوسيولوجيا الانحراف و الجريمة نشأت من سوسيولوجيا الجريمة، الى أن التحول من علم الاجتماع الجنائي او علم الاجتماع الجريمة نحو علم الاجتماع الانحراف والجريمة لم يحدث صدفة بل ارتبط بأحداث برزت مطلع الستينات من القرن العشرين، عندما بدأت النظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع خاصة ذات الاتجاه الوضعي تلقى

انتقادات كثيرة بسبب نظرتها الشيئية القاصرة التي تتجاهل الفاعل، فحدث انقلا نظري بفضل جهود علماء الاجتماع الامريكيين ،وخاصة رواد مدرسة شيكاغو الذين اهتموا بسوسيولوجيا رد الفعل الاجتماعي، اذ يعتقد هؤلاء انه لا يوجد انحراف في حد ذاته، بل ان الانحراف يتم بناؤه وهو ناتج عن عمليات التطبيع الاجتماعي التي تبني مدلول الانحراف في ضوء التفاعل، لهذا فليست مسالة التعدي على القيم و القوانين هي التي تؤدي الى الانحراف ولكن رد الفعل الاجتماعي الذي نطبقه على ما نعتبره انحرافا هو الذي ما يساهم في بنائه، وهو مفهوم سابق لمفهوم الجريمة من حيث التناول، وعلى اثر ذلك تم استبدال عبارة الجريمة بعبارة الانحراف التي أصبحت سابقة لها على اعتبرا ان الانحراف في نظر علماء الاجتماع اشمل و اسبق من الجريمة، وهو مفهوم دينامي و اكثر نقدية.

في الختام:

يمكن أن نذكر أن الدراسات الحديثة، حاولت توحيد الجهود السابقة والتنسيق بينها؛ من خلال مقارنة النتائج التي وصل إليها علماء الإجرام في القرن الماضي، كما تم إنشاء هيئات علمية مختلطة؛ حيث انشئت الجمعية الدولية لعلم الإجرام سنة 1934، وعقدت العديد من المؤتمرات في السياق نفسه.

أما في مجال فهم وتفسير سوسيولوجيا الانحراف و الجريمة، فقد تعمق علماء في المفهومين واتجهوا الى بحث المحكات السوسيوثقافية التي تدفع للانحراف والجريمة، لدعم الرؤية السوسيولوجية على حساب الرؤية البيولوجية أو النفسية أو القانونية البحتة.

أسئلة للتمعن والتفكير:

1. ما هي الاعتبارات المنهجية والمعرفية التي يجب أن نأخذ بها في دراسة الانحراف والجريمة؟
2. عند المقارنة بين مراحل تطور الفكر الاجتماعي ومراحل تطور الجريمة. ماذا نلاحظ؟
3. ما الذي يدفع للجريمة؟ وهل للتفسيرات التقليدية للجريمة أثر على النظرية السوسيولوجية؟